

الجمعية العامة الدورة الرابعة والستون
البند ٥٥ (أ) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/64/422/Add.1)]

٢٠٩/٦٤ - نحو إقامة نظام اقتصادي دولي جديد

إن الجمعية العامة،

إذ تضع في اعتبارها مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه من أجل تعزيز التقدم الاقتصادي والرفعي الاجتماعي للشعوب كافة،

وإذ تشير إلى مبادئ الإعلان المتعلق بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد وبرنامج العمل المتعلق بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد، بصيغتهما الواردين في القرارين ٣٢٠١ (د١ - ٦) و ٣٢٠٢ (د١ - ٦)، على التوالي، اللذين اتخذتهما الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السادسة في ١ أيار/مايو ١٩٧٤،

وإذ تأخذ في اعتبارها أن عام ٢٠٠٩ يصادف الذكرى الخامسة والثلاثين لاعتماد الإعلان وبرنامج العمل،

وإذ تشير إلى قرارها ٢٢٤/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨،

وإذ تعيد تأكيد إعلان الأمم المتحدة للألفية^(١)،

وإذ تشير إلى الوثائق الختامية للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، بما في ذلك الغايات والأهداف الإنمائية الواردة فيها، وإذ تسلّم بالدور الحيوي الذي اضطلعت به تلك المؤتمرات ومؤتمرات القمة في تشكيل رؤية إنمائية واسعة وفي تحديد أهداف يتفق عليها الجميع،

(١) انظر القرار ٥٥/٢.



وإذ يساورها القلق لأن الأزمات الدولية التي تشهدها حاليا مجالات الاقتصاد والمال والطاقة والغذاء، وكذلك التحديات التي يطرحها تغير المناخ، تزيد الوضع الدولي الراهن خطورة وتؤثر بشكل سلبي في إمكانيات التنمية في البلدان النامية، مع التهديد بزيادة اتساع الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، بما في ذلك الفجوة التكنولوجية والفجوة المتعلقة بالدخل،

١ - **تعيد تأكيد** ضرورة مواصلة العمل نحو إقامة نظام اقتصادي دولي جديد يستند إلى مبادئ الإنصاف والمساواة في السيادة والتكافل والمصلحة المشتركة والتعاون والتضامن بين جميع الدول؛

٢ - **تقرر** أن تواصل النظر، خلال دورة الجمعية العامة الخامسة والستين، في الحالة الاقتصادية الدولية وأثرها في التنمية، وتطلب، في هذا الصدد، إلى الأمين العام أن يضمن التقرير القادم الذي سيقدمه في إطار البند المعنون "العولمة والاعتماد المتبادل" استعراضا عاما للتحديات الدولية الكبرى في مجالي الاقتصاد والسياسات العامة التي تحول دون تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة بصورة عادلة وشاملة للجميع، ولدور الأمم المتحدة في معالجة هذه المسائل في ضوء المبادئ ذات الصلة الواردة في الإعلان المتعلق بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد وبرنامج العمل المتعلق بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد.

الجلسة العامة ٦٦

٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩